

# دور التمويل في تطوير وتمييز القطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية

د. عادل إبراهيم هندي \*

## مقدمة :

يعرف التمويل بأنه عبارة عن تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي . ومصادر التمويل إما أن تكون داخلية أي من داخل المشروع نفسه ، وإما أن تكون مصدرها خارجي مثل البنوك التجارية وبنوك الائتمان وبنوك التسليف الزراعي والتعاوني وغيرها من الهيئات التي تقوم بالتسليف .

والذي يهمنا في هذا الصدد هو أن التمويل عبارة عن مشكلة رئيسية في سائر الأنشطة الانتاجية سواء كان في قطاع الزراعة أو الصناعة أو الخدمات . وبناء عليه فإنه لا يمكننا القيام بأي نشاط انتاجي الا اذا توافرت لدينا الاموال اللازمة لاستغلال الموارد الانتاجية المتاحة والمرتبقة ، وذلك بغية تحقيق الأهداف المرجوة المتعلقة بانتاج السلع أو رفع غلة المحاصيل الزراعية أو زيادة كفاءة تأدية الخدمات المختلفة مثل النقل والمواصلات والتعليم والصحة وغيرها .

ويتضمن البنيان الزراعي اليمني العديد من الزروع ، علاوة على انه يتكون من العديد من الوحدات الانتاجية أو المزرعية المتناثرة والمتباينة من حيث المساحة أو رأس المال المستخدم أو نظم الحيازة أو طرق الاستغلال المزرعي ، وهذا يجعل مثل هذه المزارع تتصف بمحدودية استخدام الموارد الاقتصادية مما يعكس انخفاض انتاجية هذه الموارد الاقتصادية ولا سيما الموارد الأرضية والمائية . وعلاوة على ذلك فان معظم الاراضي التي يجري استثمارها بموجب نظام الاستئجار بالمشاركة وبسبب مجموعة معتدة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية

\* أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء - وممار من جامعة الأزهر

لا يوجد ما يشير الى استغلال الملكيات الكبيرة منها كوحدات انتاجية واسعة (مزارع تجارية ضخمة) .

ونتيجة لهذه العوامل — علاوة على تفشي الأمية بين العديد من المزارعين — وجد أن الوضع الانتاجي الراهن يتصف بانحرافه عن الوضع الانتاجي الأمثل ، والذي يعظم أرباح المزارعين ، مما جعل العديد من هؤلاء الزراع يتصفون بأنهم منخفضو الدخل ، أي منخفضو المقدرة الادخارية والتمويلية وليس لديهم فائض موردي يمكنهم من تحديث اساليب الانتاج واستخدام اساليب انقدم الفني والتكنولوجي للوصول بانتاجية الوحدة الأرضية الى الوضع الأمثل .

### الهدف من الدراسة :

لما كانت السياسة التمويلية تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية التي تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية الريفية بصفة عامة ، فإنه بناء عليه تتضح مدى أهمية استعراض دور التمويل في تطوير وتنمية القطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية .

### تبويب الدراسة :

تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسية علاوة على المال والتوصيات .

ويختص **المبحث الأول** باستعراض وتوصيف أجهزة التسليف الراهنة بالدولة ، وما هي السياسات الاقتراضية المتبعة في كل من هذه الأجهزة التسليفية ، ومدى تأثير النظام الاقتراضي على القطاع الزراعي ، وما هو حجم القروض التي قامت هذه الأجهزة بتقديمها ، وما هي علاقة الاقتراض الزراعي بالهيئات التنموية الأخرى ، وما هي مصادر التمويل الزراعي .

أما **المبحث الثاني** فيختص باستعراض مصادر تمويل التنمية الاقتصادية بالجمهورية العربية اليمنية سواء المصادر المحلية أو الخارجية ، وما هي الأهمية النسبية لكلا المصدرين في تمويل كل من الخطة الخمسية الأولى والثانية ، وما هو إجمالي حجم الاستثمارات المتوقعة في الخطة الخمسية الثانية بصفة عامة وللقطاع الزراعي بصفة خاصة .

ويختص **المبحث الثالث** باستعراض أهم المعوقات والاختناقات التي تعترض

قيام الأجهزة التسليفية والتمويلية الزراعية بالاضطلاع بمهامها ، للتعرف عليها ، بهدف تلافيها أو العمل على التغلب عليها .

بينما يختص الجزء الخاص بالمآل والتوصيات باستعراض الأبعاد والركائز الرئيسية لتخطيط السياسة التمويلية ، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة في تطوير وتنمية القطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية .

## المبحث الأول

### التمويل الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية

#### توصيف أجهزة التسليف الزراعي الراهنة بالدولة :

يعتبر كل من صندوق التسليف الزراعي ، وبنك التسليف الزراعي ، وبنك التعاون الأهلي ، وبنك التسليف التعاوني والزراعي أهم المؤسسات التسليفية المعاصرة والتي مارست أنشطة ائتمانية زراعية بالجمهورية العربية اليمنية ، حيث تعتبر المؤسسات الرئيسية للتمويل الزراعي بجانب النشاط الخاص الذي يقوم به الأفراد في هذا المجال . على أننا سوف نقوم في العرض التالي باستعراض لماهية هذه النظم والمؤسسات الإقراضية الزراعية من خلال تطورها وتعاقبها الزمني خلال الفترة الأخيرة ، وما هي أهم العقبات والاختناقات التي قابلت كلا منها ، حتى يمكن الاسترشاد بها في رسم وتخطيط السياسة التمويلية الزراعية بالجمهورية العربية اليمنية على أسس علمية ومنطقية سليمة :

#### ١ — التمويل الزراعي قبل إنشاء صندوق التسليف الزراعي :

لما كانت الزراعة اليمنية تعتبر زراعة استكفائية ذاتية ، حيث يخصص معظم الانتاج المحلي للاستهلاك الداخلي — فيما عدا محصولي البن والقطن — فإن البلاد لم تشهد قيام نظام تمويلي خلال فترة ما قبل إنشاء صندوق التسليف الزراعي . وبالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض التعاون بين المزارع أو المستأجر والمالك ، حيث وجدت عدة أنواع من التمويل الخاص مثل المساقاة والمزارعة والتي تستلزم حصول المالك أو المؤجر على نصف أو ثلث المحصول . هذا وقد انحصرت أشكال التمويل الزراعي في هذه الفترة في المرابين وكبار الملاك ، الذين يقرضون المزارع بفائدة مرتفعة بلغت في الكثير من الأحوال قرابة ٢٠٠ ٪ من قيمة القرض ، مما عرض المزارع الى ضياع أراضيهم في الكثير من الأحيان نتيجة لهذا الوضع . وبالإضافة الى ذلك فقد شارك في النشاط التمويلي الزراعي كل

من مستوردي وتجار الآلات الزراعية ، وذلك في شكل تسهيلات مقابل أنواع متعددة من الضمان الشخصي والعقاري الذي يقدمه الزراع .

وعلاوة على ذلك فقد كانت تحويلات المغتربين اليمنيين تعتبر إحدى الأشكال الرئيسية للتمويل الزراعي ، والتي عن طريقها تحقق قدر — ضئيل — من النمو للقطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية .

على أنه من الجدير بالإشارة أن النشاط المنظم — الوحيد — في مجال التمويل الزراعي فيما قبل انشاء صندوق التسليف الزراعي ، كان عن طريق القروض التي قدمتها المؤسسة العامة للقطن والمتمثلة في تقديم خدمات متكاملة من اقراض وبذور محسنة لهذا المحصول — القطن — الذي أصبح أهم المحاصيل التي تعتمد عليها التجارة الخارجية الزراعية اليمنية . الا أنه يمكننا القول أن أبرز جوانب القصور في نشاط المؤسسة العامة للقطن أنها كانت غير مؤهلة للاقراض الزراعي ، حيث كانت تعمل عن طريق وكلاء في القرى والنواحي من غير المتخصصين في النشاط الانتاجي الزراعي . وبالرغم من أن هذا النظام ربما كان مناسباً للظروف التي كانت قائمة آنذاك ، الا أن هناك الكثير من الثغرات التي واجهته والتي تمخض عنها تراكم الديونية على المزارعين .

وبالإضافة الى ذلك فقد كان هناك محاولتان لانشاء وحدات متخصصة للاقراض الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية في أعوام ١٩٦٩ و ١٩٧٠ غير أنهما قد باءتا بالفشل ، وذلك نتيجة لعدم توافر الكادر الفني الوطني المؤهل علاوة على عدم كفاية المبالغ المخصصة للاقراض بهذه الوحدات .

## ٢ — صندوق التسليف الزراعي :

بعد ما تبين ما للنشاط التمويلي الزراعي من أهمية في مجال التنمية الزراعية وبصفة خاصة خلال مرحلة الاستقرار السياسي بانبلاذ في بداية السبعينات ، فقد بدأ العمل في اتجاه تطوير المؤسسات الاقراضية الزراعية . وبناء عليه فقد بدأ العمل في هذا الاتجاه حيث قام كل من البنك الدولي والصندوق الكويتي بالاشتراك مع الحكومة اليمنية بدراسة تطوير كل من وادي مور ووادي زبيد . حيث تم توقيع اتفاقية هذا المشروع المتعلق بتطوير وتنمية وادي مور ووادي زبيد في عام ١٩٧٤ ، والتي كان من أهم بنودها انشاء وحدة للاقراض الزراعي ضمن وحدات هذا المشروع تتبع البنك المركزي اليمني كوحدة مستقلة من وحداته وتحت اشراف محافظ البنك المركزي ومجلس ادارته .

وقد كان هذا الحدث هو أهم وأول الخطوات العملية المدروسة نحو

تنمية وتطوير النشاط التمويلي الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية ، حيث بدأ صندوق التسليف الزراعي ممارسة نشاطه في تهامة عام ١٩٧٥/٧٤ بعد أن تم وضع النظم واللوائح والأسس التي تحكم نشاطه . وبالإضافة الى ذلك فقد تم انشاء فروع لتقديم خدمات الصندوق التمويلية في كل من زبيد في تهامة حيث بدأ في ممارسة نشاطه في ابريل ١٩٧٥ ، ثم انشأ مكتب الزهرة التابع له في عام ١٩٧٦ . كما تم انشاء فرع للصندوق في المرتفعات الجنوبية عام ١٩٧٦ حيث بدأ نشاطه في لواء آب في سبتمبر من نفس العام ، وذلك بهدف تقديم خدماته التمويلية لكل من زراع لوائي اب وتعز . واعتبارا من يوليو ١٩٧٧ تم انشاء فرع تعز ليكون مسئولا عن لواء تعز . وقد اشتمل نشاط الصندوق على تقديم الخدمات الاقراضية المتمثلة في قروض تخزين وتصنيع الغلال ، وقروض مشاريع التنمية الحيوانية ، وذلك علاوة على العديد من الأنشطة التمويلية الزراعية الأخرى .

وباستعراض البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم ( ١ ) والمتعلقة بتوضيح الأهمية النسبية لمصادر تمويل صندوق التسليف الزراعي خلال الفترة ١٩٧٧ / ٧٦ - ١٩٨١ / ٨٠ يتضح أن إجمالي رأس مال الصندوق بلغ حوالي ٢٧٦ مليون ريال يمني ، حيث ساهمت هيئة تطوير تهامة بحوالي ٢٠٩ مليون ريال يمني ، بينما بلغ نصيب المرتفعات الجنوبية قرابة ١٦٢ مليون ريال يمني ، ونصيب مشروع تخزين وتصنيع الغلال حوالي ٩٥ مليون ريال يمني ، وذلك علاوة على قرابة ١٤٤٦ مليون ريال يمني مساهمة من مشروع تطوير الثروة الحيوانية . ومن الجدير بالإشارة الى أن مصادر تمويل صندوق التسليف الزراعي كانت جميعها من مصادر خارجية وفقا لاتفاقيات الحكومة اليمنية مع الجهات الممولة لهذه المشاريع .

### ٣ - بنك التسليف الزراعي :

تمت الموافقة على قانون انشاء بنك التسليف الزراعي كأول مؤسسة وطنية في مجال الاقراض الزراعي ، وذلك بموجب قرار مجلس القيادة رقم ١ / لسنة ١٩٧٥ . وتتشابه اهداف بنك التسليف الزراعي - لحد كبير - مع اهداف صندوق التسليف الزراعي والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

( ١ ) تقديم القروض اللازمة لتمويل المشاريع الزراعية والأمور الأخرى المتعلقة بها بهدف تنمية كل من الزراعة والري والغابات .

جدول ( ١ )

الأهمية النسبية لمصادر تمويل صندوق

التسليف الزراعي خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠ \*م

| الجهة                                       | القيمة         |                   | الأهمية النسبية<br>% |
|---------------------------------------------|----------------|-------------------|----------------------|
|                                             | بالريال اليمني | بالدولار الأمريكي |                      |
| - هيئة تطوير تهامة بالاتفاقية لدولية الأولى | ١٠٩٩٧٠٠٠       | ٢٤٤٣٧٧٧           | ٣٩                   |
| - هيئة تطوير تهامة بالاتفاقية الثانية       | ٩٩٠٠٠٠٠        | ٢١٧١٠٥٣           | ٣٦                   |
| - مشروع المرتفعات الجنوبية                  | ١٦٢٤٩٨٢٤       | ٣٦١٠٨٥٠           | ٥٨                   |
| - مشروع تخزين وتصنيع الغلال                 | ٩٥٠٤٠٠٠٠       | ٢١١٢٠٠٠٠          | ٣٤٣                  |
| - مشروع تطوير الثروة الحيوانية              | ١٤٤٦٠٠٠٠٠      | ٣٢١٣٣٠٠٠          | ٥٢٤                  |
| الجملة                                      | ٢٧٦٧٨٥٨٢٤      | ٦١٤٧٨٦٨٠          | ١٠٠                  |

\* المصدر: جمعت واحتسبت من:

(١) لائحة النظام رقم (١) لصندوق التسليف الزراعي - الادارة العامة - صنعاء.

(٢) تقرير في عن مشروع المرتفعات الجنوبية - سبتمبر ١٩٨١.

( ب ) المساهمة في النهوض بالانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني  
بمسائر أنحاء الجمهورية .

( ج ) تشجيع التعاون الزراعي والعمل على تدعيمه في اطار السياسة العامة  
للدولة .

( د ) تشجيع انشاء الصناعات الزراعية والغذائية .

وقد بلغ رأس مال البنك المرخص به ١٠٠ مليون ريال يمني ، ساهمت الحكومة منها بمبلغ ٢٠ مليون ريال عند التأسيس ، وزادت مساهمتها حتى بلغت في نهاية ١٩٧٦ الى حوالي ٩٠ مليون ريال يمني . وقد بدأ البنك نشاطه في بداية شهر يوليو ١٩٧٦ بانشاء الادارة العامة وفرع صنعاء ، ثم فرع الحديدة ومكتب بيت الفقيه وفرع ذمار وفرع عبس .

وباستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم ( ٢ ) والمتعلقة باستعراض توزيع القروض الممنوحة من فروع البنك خلال الفترة ٧٥ / ١٩٧٦ حتى نهاية عام ١٩٨٠ ، وكذا البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم ( ٣ ) والمتعلقة بتوضيح مبيعات مستلزمات الانتاج الزراعي التي قام بها البنك خلال

جدول ( ٢ )

القروض الممنوحة حسب فروع بنك التسليف الزراعي في الجمهورية

العربية اليمنية خلال الفترة ١٩٧٦ / ٧٥ - ١٩٨٠ / ٣١

| الفرع                         | القروض (بالمليون ريال يمني) |
|-------------------------------|-----------------------------|
| - الادارة العامة بصنعاء       | ٢٨                          |
| - فرع ذمار                    | ٦٥                          |
| - فرع الزهرة (تهامة)          | ٧١                          |
| - فرع عبس (تهامة)             | ٨٣                          |
| - فرع تعز والمرتفعات الجنوبية | ١٤٨                         |
| - فرع بيت الفقيه (تهامة)      | ١٦٧                         |
| - فرع إب (المرتفعات الجنوبية) | ١٩٤                         |
| - فرع زبيد (تهامة)            | ٣١٧                         |
| - فرع الحديدة                 | ٣٦٥                         |
| - فرع صنعاء                   | ٦٠٢                         |
| الاجمالي                      | ٢٠٤                         |

المصدر : التقرير الخامس لبنك التسليف الزراعي - صنعاء - الادارة العامة - ١٩٨٠ .

نفس الفترة ، وذلك علاوة على البيانات الاحصائية الرسمية المتاحة والمتعلقة بتطور قيمة القروض الممنوحة من البنك خلال الفترة ١٩٧٧ / ٧٦ - ١٩٧٩ / ٧٨ يتضح العديد من الحقائق والتي لعل من أهمها :

أولاً : ان مظلة القروض التي قدمتها فروع بنك التسليف الزراعي غطت العديد من المناطق الزراعية الرئيسية بالجمهورية العربية اليمنية - كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم ( ٢ ) ، حيث بلغت قيمة هذه القروض حوالي ٢٠٤ مليون ريال خلال الفترة ١٩٧٦ / ٧٥ حتى نهاية عام ١٩٨٠ م .

ثانياً : وان بنك التسليف الزراعي قد قدم العديد من مستلزمات الانتاج الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات والبذور والرشاشات وعلف المواشي ، وبيعها سواء بالنقد أو بالأجل . وأن عدد المستفيدين منها قد بلغ ١٧١٨٦٧ مزارعاً ، كما بلغ حجم المبيعات قرابة ٣١ مليون ريال يمني . وقد حققت المبيعات نقداً حوالي ٢٨٣ مليون ريال يمني ، بينما حققت المبيعات بالأجل حوالي ٢٧ مليون ريال فقط . ومن هذا يتضح أن معظم الزراع اليمنيين يفضلون التعامل الفوري في شراء مستلزمات الانتاج الزراعي ، كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم ( ٣ ) .

جدول ( ٣ )

قيمة مبيعات مستلزمات الانتاج الزراعي التي قام بها

بنك التسليف الزراعي خلال الفترة ١٩٧٦/٧٥ - ١٩٨٠/١٢/٣١ م

| مستلزمات الانتاج | عدد المستفيدين | قيمة الموارد المقترضة (بالريال) | قيمة الموارد المباعة (بالريال) | الاجمالي (بالريال اليمني) |
|------------------|----------------|---------------------------------|--------------------------------|---------------------------|
| الاسمدة          | ١٢٢٧٩٦         | ٢٤٣٦٧٠٦                         | ٢٥٨٩١٢٢٦                       | ٢٨٣٢٧٩٣٢                  |
| المبيدات         | ٢٢٨٢٦          | ١٧٤٧٥                           | ٥٣٣٤٦٤                         | ٥٥٠٩٣٩                    |
| البذور           | ٩٩٧٢           | ٢١٣٩٢٩                          | ٤٠١٥٨٨                         | ٦١٥٥١٧                    |
| المرشحات         | ١٤٣٦٢          | ١٤٥٦٤                           | ١٩٠٣٠٣٤                        | ٩١٧٥٩٨                    |
| علف المواشي      | ١٩١١           | —                               | ٩٥٥٥                           | ٩٥٥٥                      |
| الاجمالي العام   | ١٧١٨٦٧         | ٢٦٨٢٦٧٤                         | ٢٨٣٣٨٨٦٧                       | ٣١٤٢١٥٤١                  |

المصدر : التقرير الخامس للبنك الزراعي - صنعاء - الادارة العامة - ١٩٨٠ .

ثالثا : وان قيمة القروض الممنوحة من بنك التسليف الزراعي حققت تزايدا مطردا من عام لآخر سواء كانت قروضا قصيرة أم قروضا متوسطة الاجل .

#### ٤ - بنك التعاون الاهلي :

تأسس بنك التعاون الاهلي في ابريل عام ١٩٧٩ برأس مال بلغ ١٠٠ مليون ريال يمني قامت الحكومة بتدبيرها . وقد انتقلت اليه مهمة اقراض الجمعيات التعاونية بعد أن كان يتولي هذه المهمة بنك التسليف الزراعي . وقد نص القانون الخاص بانشائه على أن تودع جميع الجمعيات التعاونية أموالها لديه . وقد قام البنك بانشاء فروع له بسائر محافظات الجمهورية لكي تتولي مختلف المهام والأنشطة الائتمانية التي قد تتطلبها الجمعيات التعاونية المختلفة .

#### ٥ - بنك التسليف التعاوني والزراعي :

تم انشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي وفقا للقانون رقم ( ٣٩ ) لعام ١٩٨٢ ، برأس مال قدره ٣٠٠ مليون ريال يمني ، وذلك عن طريق دمج كل من بنك التسليف الزراعي الذي تأسس في عام ١٩٧٦ وبنك التعاون الاهلي للتطوير الذي تأسس عام ١٩٧٩ في مؤسسة مصرفية واحدة ، وذلك لتوحيد جهود وامكانيات كلا البنكين وتوجيهها نحو التنمية الزراعية وتطوير انقطاع التعاوني بمجالاته المختلفة .

وتتمثل الاهداف الرئيسية لبنك التسليف التعاوني والزراعي في تحقيق الأغراض الآتية :

اولا - تمويل المشاريع الزراعية وما يتعلق بها لتحقيق التنمية الزراعية والنهوض بالانتاج الزراعي النباتي والحيواني والسمكي بالبلاد .

ثانيا - دعم الهيئات والجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية ، وذلك بتمويل المشروعات التابعة لها سواء كانت زراعية او حرفية او اجتماعية او تطويرية .

ثالثا - تمويل مشاريع الصناعات الزراعية والسمكية .

وباستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم ( ٤ ) والمتعلقة بـ

جدول ( ٤ )

مقارنة حركة الاقراض العام فروع بنك التسليف التعاوني

والزراعي لعام ١٩٨١ و ١٩٨٢ م

| الفروع        | * ١٩٨١        |                | ١٩٨٢          |                |
|---------------|---------------|----------------|---------------|----------------|
|               | إجمالي القروض |                | إجمالي القروض |                |
|               | عدد القروض    | القيمة بالريال | عدد القروض    | القيمة بالريال |
| صناعات        | ٨٢            | ٧٥٥٦٧٧٩        | ١٣٨           | ١٧٥٣٢٦٧٧       |
| ذمار          | ١٠٤           | ٢١٥٢٠٩٢        | ١٢٤           | ٥٦١٩١٠٨        |
| آب            | ٤٤٠           | ٢٣٥٢٦٥٥        | ٢٦٧           | ٧٠٤١٢٦٧        |
| تغز           | ٩٩            | ٢٣٠١٤٢٠        | ١٩٩           | ٧٠٠١١٧٠        |
| الحديدية      | ٣٤١           | ٦٧٦٧٢٠٨        | ٥٠١           | ١٠١٠٤٠٠٦       |
| زبيد          | ٧٧٧           | ٧٧١٨٧٤٤        | ٨٩١           | ١٠٦٧٥٠٤٠       |
| بيت الفقيه    | ٢٧٨           | ٢٥٩٥٦٣٦        | ٦٩٩           | ٨٥٩٠٢٥٥        |
| الزهرة        | ١١١           | ١٣٩٠٦٠٠        | ٩٩٠           | ١٠٩٠٩٦٩٥       |
| عيس           | ١٥٣           | ٢٠٨٠٥٠٣        | ٤٤٨           | ٥٢٨٦١٤٤        |
| صعدة          | —             | —              | ٤٣            | ١٤٩٢٣٨٢        |
| حجة           | —             | —              | ١٤٠           | ٢٩٥٧٢٤٠        |
| المجموع الكلي | ٢٣٨٥          | ٣٥٩١٥٦٨٧       | ٤٤٤١          | ٨٧٢٠٨٩٨٤       |

\* القروض الخاصة بعام ١٩٨١ تمثل القروض التي قدمها كل من بنك التسليف الزراعي وبنك التعاون الأهلي للتطوير قبل دمجها معا في بنك التسليف التعاوني والزراعي .  
المصدر : بنك التسليف التعاوني والزراعي - التقرير السنوي الأول - صناعات - ١٩٨٢ م .

بمقارنة حركة الاقتراض العام خلال العامين ١٩٨١ و ١٩٨٢ يتضح أن قيمة قروض بنك التسليف التعاوني والزراعي في عام ١٩٨٢ قد ازدادت بنسبة ١٤٢ر٨ ٪ عما كانت عليه في العام السابق مباشرة أي في عام ١٩٨١ والمتثلة في القروض التي قدمها كل من بنك التسليف الزراعي وبنك التعاون الاهلي للتطوير قبل دمجها معا . حيث بلغت قيمة القروض الاجمالية في عام ١٩٨٢ حوالي ٨٧ر٢ مليون ريال يمني ووصل عددها الى ٤٤٤١ قرضا ، بينما كانت قيمة اقروض في عام ١٩٨١ قرابة ٣٥٩ مليون ريال يمني وبلغ عددها ٢٣٨٥ قرضا . وعلاوة على ذلك قدم بنك التسليف التعاوني والزراعي في عام ١٩٨٢ حوالي ٤١ تسهيلا بلغت قيمتها قرابة ٦ر٥ مليون ريال يمني لدعم مشاريع الهئات والجمعيات التعاونية ، كما قام باصدار ١١٨ خطاب ضمان بما قيمته حوالي ١٦ر٩ مليون ريال يمني لتمويل مشاريع الدواجن بالاعلاف والكتاكيت اللازمة .

ومن الجدير بالاشارة انه اعتبارا من انشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي في عام ١٩٨٢ ، فقد شهدت قاعدة التمويل اتساعا ونموا كبيرا حيث بلغت ارقامها قياسية بمقارنتها بما قامت الاجهزة التسليفية الأخرى — السابقة — بتقديمه خلال السنوات الماضية من حيث حجم الاقتراض أو الاهداف التي انصبت فيها هذه القروض . هذا وسوف نتناول في العرض التالي — بشيء من الإيجاز — تفاصيل وطبيعة القروض التي قدمها بنك التسليف التعاوني والزراعي خلال عام ١٩٨٢ ، لكل غرض على حدة كما يتضح فيما يلي :

#### ( ١ ) التمويل الزراعي :

باستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم ( ٥ ) والمتعلقة بتوزيع القروض الزراعية حسب آجالها في عام ١٩٨٢ يتضح أن اقروض المصروفة قصيرة الأجل تبلغ حوالي ٢١ ٪ ، بينما حققت القروض متوسطة الأجل قرابة ٧٩ ٪ ، وأن البنك لم يقدم قروضا طويلة الأجل خلال هذا العام . كما يتضح أن الجزء الأكبر من القروض الزراعية المتوسطة الأجل اتجهت نحو أهداف استثمارية ذات حجم كبير ، حيث احتلت قروض مشاريع الري ومستلزماتها المرتبة الأولى ، فقد بلغت حوالي ٢٣ر٩ مليون ريال يمني خصصت لتمويل ١٠٧٣ مشروعا متكاملا للري أي ما نسبته ٣٨ ٪ من اجمالي القروض المتوسطة ، حيث تم تزويد مشاريع الري بـ ٤٥٦ مضخة ، ٤١٣ محرك مع توابعها ، بالإضافة الى تحسين وتعبيق ٣٤٤ من الآبار القائمة . ومن الجدير بالذكر أن ماتم اقراضه في عام ١٩٨٢ لنفس الغرض ، د. عن العام السابق بحوالي ٤٤ ٪ .

جدول ( ٥ )

القروض الزراعية المنصرفة التي قدمها بنك التسليف التعاوني  
والزراعي في عام ١٩٨٢ على مستوى الجمهورية

| إجمالي فروع البنك على مستوى الجمهورية |            | الأهداف                    |
|---------------------------------------|------------|----------------------------|
| القيمة بالريال                        | عدد القروض |                            |
|                                       |            | القروض القصيرة :           |
| ١ ٢٢٢ ٠٨١                             | ١٥٧        | - البذور                   |
| ١ ٤٧٢ ٧٣٠                             | ٢٧٩        | - الأسمدة                  |
| ٨٩٢ ١٦٦                               | ١١٧        | - المبيدات والمرشات        |
| ١٣ ٧٣٧ ٨٢٤                            | ١ ٧٦١      | - التكاليف التشغيلية       |
| ٤٥ ٢٩٥                                | ١٠٨        | - تحسين إنتاج النخيل       |
| ٢٩ ٢٥٥ ٥٨٧                            | ١٣         | - أعلاف وكتاكيت            |
| ١٩٤ ٢١٣                               | ١٦         | - معدات وإصلاح الآلات      |
| ١ ٠١٨ ٩٠٠                             | ٣          | - حفارات الجمعيات الزراعية |
| ٢١ ٥٠٨ ٧٩٦                            | ٢٤٥٤       | إجمالي القروض القصيرة      |
|                                       |            | القروض المتوسطة :          |
| ٢٣ ١٥٨ ٢٨٥                            | ٢١٤        | - الحراثات وملحقاتها       |
| ٢٣ ٩٢٣ ٩٦٦                            | ١٠٧٣       | - مشاريع الري ومستلزماتها  |
| ٥ ٣٢٦ ٢٠٧                             | ٤٦٦        | - استصلاح الأراضي          |
| ٧ ٨٨٩ ١٩٧                             | ٣٩         | - مشاريع الدواجن           |
| ١ ٩٦٤ ٣٣٣                             | ١١١        | - مشاريع التشجير           |
| ٦٠٤ ٢٠٠                               | ٦٧         | - تنمية الثروة السمكية     |
| ٥٤ ٠٠٠                                | ١          | - تربية النحل              |
| ٣٠ ٠٠٠                                | ١          | - مخازن المنتجات الزراعية  |
| ٣٥ ٠٠٠                                | ١          | - وسائل النقل الزراعية     |
| ٦٢ ٩٨٥ ١٨٨                            | ١٩٧٣       | إجمالي القروض المتوسطة     |
| ٨٤ ٤٩٣ ٩٨٤                            | ٤٤٢٧       | المجموع الكلي للقروض       |

المصدر : بنك التسليف التعاوني والزراعي - التقرير السنوي الأول ١٩٨٢ - صنعاء

وقد احتلت قروض اقتناء الحرائث المرتبة الثانية من حيث حجم الاقراض ، حيث بلغت القروض الممنوحة لهذه الغاية ٢١٤ قرصا قيمتها ٢٣٢٢ مليون ريال يمني أي ما نسبته ٣٦٨ ٪ من اجمالي القروض المتوسطة ، أو قرابة ٢٧٤ ٪ من اجمالي القروض الممنوحة . وقد تم في هذا المجال تملك ١٧٥ حراثة من مختلف الأنواع مع ٣٢٥ من التوابع ( محراث ، حصادات ، ..... الخ ) .

وقد احتلت مشاريع الدواجن المرتبة الثالثة ، حيث بلغت تمويلاتها حوالي ٧٩ مليون ريال يمني ، وذلك لإنشاء ٣٩ مشروعا لتربية دجاج اللحم بطاقة انتاجية سنوية مقدارها ٣٤٤٣ ألف طير ، ونسبة تبلغ حوالي ١٢٥ ٪ من اجمالي القروض المتوسطة . وقد تم أيضا في هذا المجال إصدار ١١٧ ضمانا لتمويل ٣٧ مشروعا قائما بقيمة تبلغ قرابة ١٦٧ مليون ريال يمني خصصت في تمويل مشاريع الدواجن القائمة بالكثاكت والاعلاف اللازمة .

على أنه من الجدير بالإشارة أن تمويلات البنك لمشاريع الدواجن قد جاءت كنتيجة طبيعية لدعم مشاريع الثروة الحيوانية حتى تأخذ دورها الفعال في عملية التنمية الزراعية ، إذ أن اقبال القطاع الخاص نحو تأسيس مشاريع لتربية الأغنام والأبقار مازال بطيئا جدا بالمقارنة مع تربية الدجاج اللحم . ويرجع السبب في ذلك إلى الربح السريع لمشاريع الدواجن وسرعة استثمار رأسمالها خلال السنة ولعدة مرات فضلا عن انخفاض تكاليف المشروع مقارنة بتكاليف إقامة مشاريع تربية وتسمين المواشي .

وقد احتلت قروض استصلاح وتحسين الأراضي المرتبة الرابعة ، حيث بلغ حجم القروض ٤٦٦ قرصا بقيمة تبلغ حوالي ٣٥٥ مليون ريال يمني خصصت في تمويل استصلاح واستغلال ٢٣٧٦ هكتار من الأراضي الغير مستغلة زراعيًا . ويعتبر هذا الاتجاه أحد الأهداف الرئيسية التي يحاول البنك تحقيقها بهدف العمل على دفع عجلة التنمية الزراعية الأفقية بمعدلات متزايدة ، بهدف العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف المنتجات الزراعية من جهة ، وعلى تحقيق فائض يخصص للتصدير في الدول الأخرى من جهة ثانية ، وذلك من أجل تعظيم حصيلة البلاد من العملات الأجنبية التي تغلها الزروع التصديرية انيمية .

ويأتي ذلك القروض الخاصة بالتشجير والتي بلغت ١١١ قرصا بقيمة تقدر بقرابة مليوني ريال يمني ، وذلك بهدف زيادة الرقعة المنزرعة بكل من الأشجار المثمرة والنخيل والعنب والفواكه الأخرى .

أما قروض الثروة السمكية فقد بلغت ٦٧ قرصا بقيمة تبلغ حوالي ٦٠٤ ألف ريال يمني ، خصصت لتمويل صيادي الأسماك بالقوارب والمحركات البحرية .

وقد تمثلت القروض الأخرى المتوسطة الأجل في كل من قرض تربية النحل ومخازن المنتجات الزراعية ووسائل النقل .

أما بالنسبة للقروض القصيرة الأجل والتي تعتبر قروضا موسمية ، فقد انخفضت نسبتها الى اجمالي القروض الممنوحة خلال عام ١٩٨٢ بمقارنتها بالعام السابق مباشرة أي عام ١٩٨١ . فبينما بلغت نسبتها في عام ١٩٨١ حوالي ٣٠.٥ ٪ من اجمالي القروض فقد انخفضت في عام ١٩٨٢ الى حوالي ٢٥.٥ ٪ فقط من اجمالي القروض التي قدمها البنك \* . ويعزى السبب في ذلك الى اتجاه الزراع نحو اقامة المشاريع الاستثمارية كمشاريع الري واقامة مزارع الدواجن .

وبينما حققت قروض تمويل التكاليف التشغيلية المرتبة الاولى بنسبة ٦٣.٩ ٪ من اجمالي القروض القصيرة ، فان القروض العينية الخاصة بمستلزمات الانتاج الزراعي والمتمثلة في كل من البذور والاسمدة والمبيدات والمرشات قد سجلت نسباً متفاوتة تقدر بحوالي ٥.٧ ٪ ، ٦.٨ ٪ ، ٤.٢ ٪ على التوالي من اجمالي القروض القصيرة الأجل . ثم تأتي بعد ذلك من حيث الأهمية النسبية كل من القروض الخاصة بتحسين انتاج النخيل ، وقروض اصلاح المعدات الزراعية ، والمساهمة في توفير حفارات الجمعيات الزراعية حيث شكلت هذه القروض نسباً تقدر بحوالي ( ٥.٢ ٪ ، ٥.٩ ٪ ، ٤.٧ ٪ ) على التوالي من اجمالي القروض القصيرة الأجل .

#### ( ب ) التمويل التعاوني :

تشير البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم ( ٦ ) والمتعلقة بتوضيح الأهمية النسبية للقروض التعاونية حسب أهدافها — والتي قدمها بنك التسليف التعاوني والزراعي خلال عام ١٩٨٢ — أن الجزء الأكبر منها اتجه نحو المساهمة في تمويل مشاريع الطرقات وشراء قطع الشق الخاصة بالجمعيات والهيئات التعاونية ، حيث بلغت جملة تمويلاته في هذا المجال حوالي ١.٦٨٠ مليون ريال يعني أن ما نسبته قرابة ٦١.٩ ٪ من اجمالي القروض التعاونية ، يليه قروض مشاريع بناء المدارس بنسبة ٢٠.٢ ٪ أي ما قيمته ٥٥٠ ألف ريال يعني ، ثم القروض المتنوعة الأخرى بقيمة ٤.٨٥ ألف ريال أي حوالي ١٧.٩ ٪ .

\* على انه يجب الأخذ في الاعتبار انه بالرغم من انخفاض نسبة القروض القصيرة الأجل في عام ١٩٨٢ بمقارنتها بعام ١٩٨١ ، الا أن حجم هذه القروض في عام ١٩٨٢ قد تفوق كثيرا على ما كان عليه في العام السابق ، ويرجع ذلك الى كبر ونمو حجم القروض التي قدمها البنك في عام ١٩٨٢ . فبينما بلغت القروض القصيرة الأجل في عام ١٩٨١ حوالي ١٠.٥ مليون ريال يعني ، فقد حققت في عام ١٩٨٢ قرابة ٢٢.٣ مليون ريال يعني .

جدول رقم ( ٦ )

القروض التعاونية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل التي

قدمها بنك التسليف التعاوني والزراعي في عام ١٩٨٢ ومقارنتها بعام ١٩٨١ م

| ١٩٨٢              |               | ١٩٨١              |               | الأهداف                           |
|-------------------|---------------|-------------------|---------------|-----------------------------------|
| القيمة<br>بالريال | عدد<br>القروض | القيمة<br>بالريال | عدد<br>القروض |                                   |
|                   |               |                   |               | القروض القصيرة :                  |
| ١٨٠٠٠٠            | ٢             | —                 | —             | - مشاريع الطرقات                  |
| ٢٠٠٠٠٠            | ١             | —                 | —             | - مشاريع بناء المدارس             |
| ٣٨٥٠٠٠            | ٣             | —                 | —             | - مشاريع متنوعة                   |
| ٧٦٥٠٠٠            | ٦             | —                 | —             | إجمالي القروض القصيرة             |
|                   |               |                   |               | القروض المتوسطة :                 |
| ١٥٠٠٠٠٠           | ٥             | —                 | —             | - مشاريع طرقات                    |
| ٣٥٠٠٠٠            | ٢             | —                 | —             | - مشاريع بناء المدارس             |
| ١٠٠٠٠٠            | ١             | —                 | —             | - مشاريع متنوعة                   |
| —                 | —             | ١٥٠٠٠٠٠           | ١             | - آلات ومعدات                     |
| ١٩٥٠٠٠٠           | ٨             | ١٥٠٠٠٠٠           | ١             | إجمالي القروض المتوسطة            |
| ٢٧١٥٠٠٠           | ١٤            | ١٥٠٠٠٠٠           | ١             | المجموع الكلي للقروض<br>التعاونية |

المصدر : بنك التسليف التعاوني والزراعي - التقرير السنوي الأول - صنعاء - ١٩٨٢ - ص ١٧ .

وعلاوة على ما سبق فقد قام بنك التسليف التعاوني والزراعي في عام ١٩٨٢ م بمنح الهيئات والجمعيات التعاونية ٤١ تسهيلا بقيمة تبلغ قرابة ٦ ملايين ريال يمني ، تركزت معظمها في المساهمة في تمويل مشاريع الطرقات وشراء قطع الشق وبناء المدارس وغيرها من المشاريع المتنوعة كالكهرباء والمياه .

( ج ) توزيع القروض حسب الفروع :

باسترجاع البيانات الواردة بالجدول رقم ( ٤ ) ، والمتعلقة بتوزيع حركة الاقراض العام في فروع بنك التسليف التعاوني والزراعي بسائر أنحاء الجمهورية ،

يتضح أن هذا التوزيع كان متناسبا اما مع الموارد الزراعية المتاحة ، أو الى الحاجة الملحة لانشاء مشاريع زراعية استثمارية كبيرة للوفاء بحاجة الاستهلاك المحلي لاحدى المناطق المزدهمة بالسكان . وبناء عليه فلاحظ أن فرع صنعاء كان يتصدر الفروع الأخرى حيث بلغ مجموع قروضه في عام ١٩٨٢ حوالي ١٧٥ مليون ريال يعني أي قرابة ٢٠ ٪ من اجمالي قروض البنك ، وذلك نظرا الى الاقبال الكبير على اقامة مشاريع الامن الغذائي والمتمثلة — بصفة رئيسية في مشاريع الثروة الحيوانية بصفة عامة والداجنية بصفة خاصة .

كما يلاحظ أن فرع الزهرة قد احتل المرتبة الثانية من حيث حجم الاقراض . حيث بلغت قيمة قروضه حوالي ١٠.٩ مليون ريال يعني أي قرابة ١٢.٥ ٪ من اجمالي قروض البنك ، حيث تركزت قروضه لتمويل مشاريع الري واقتناء الآلات والمعدات الزراعية ... وهكذا .

## ٦ — التمويل الخاص :

وعلاوة على ما سبق استعراضه من أجهزة التسليف الزراعي المعاصرة والتي ظهرت مع بداية السبعينات والمتمثلة في كل من صندوق التسليف الزراعي ، وبنك التسليف الزراعي ، وبنك التعاون الاهلي ، ثم بنك التسليف التعاوني والزراعي ، فانه ما زال يوجد — حتى الآن — أشكال أخرى من أشكال التمويل الزراعي والمتمثلة في نماذج مختلفة من التمويل الخاصر ما زالت معروفة في العديد من مناطق البلاد وذلك بالرغم من تقلصها في أعقاب انتشار الأشكال المعاصرة من أجهزة التسليف الزراعي . على أنه من المعروف أنه يوجد شكلان رئيسيان من أشكال التمويل الخاص ما زالت شائعة حتى الآن في القطاع الزراعي وهما : نظام المشاركة ، ونظام الاستئجار . على أن الأمر يستدعي ضرورة لقاء الضوء على كلا هذين الشكلين كما يتضح من العرض التالي :

### (١) نظام المشاركة :

وهو أكثر الأنظمة انتشارا في أنحاء الجمهورية العربية اليمنية . وبموجب هذا النظام يتم استثمار هذه الأراضي من قبل المزارع الشريك الذي يحصل على حصة معينة — عادة — من المحصول لقاء عمله أساسا ، وفي بعض الحالات لقاء التزامات أخرى يقدمها . وخلافا لما قد يبدو من أول وهلة فإن الإحاطة الشاملة بالوضع الراهن لنظم الحيازة تدل على وجود نمط عام أساسي لعلاقات المشاركة يسود مختلف مناطق الجمهورية ، يقسم بموجبه المحصول مناصفة بين الشريك والمالك على أن تقسم تكاليف البذار والحصاد مناصفة ، بالإضافة الى تحمل الطرفين للزكاة بنفس النسبة .

ووفقا لهذا النظام لا يقوم المزارع الشريك بدفع أي نقود مسبقة ، أو أي جزء مسبق من المحصول ، ولكن يتم تقسيم المحصول الناتج فعلا — بعد حصاده — بينه وبين المالك . ومن جهة أخرى فإنه على مالك الأرض القيام بأعمال معينة على نفقته الخاصة ، مثل إعادة وضع المدرجات الزراعية الى الوضع الذي كانت عليه في حالة اجتياح السيول لها .

الا انه من الجدير بالذكر أن العرف العام القاضي بتقسيم المحصول مناصفة لا يتصف بالجهد التام ، بل يمكن تعديله لينسجم مع الظروف السائدة والمتعلقة بمصادر المياه ، ومدى توافر الأيدي العاملة ، وخصوبة التربة ، ونوع المحصول ، ومستلزمات الانتاج وغيرها .

### ( ب ) نظام الاستئجار :

وبموجب هذا النظام يقوم المالك بتأجير قطعة أرض زراعية مقام عليها المضخات اللازمة للأغراض الاروائية ، بإحدى الطريقتين التاليتين :

**أولا :** أما أن يحصل المالك على مبلغ معين متفق عليه في السنة للمزرعة بأجمعها . وفي هذه الحالة لا يقوم المالك بأي تمويل للعمليات الزراعية والانشاءات المختلفة التي قد يتطلبها المستأجر . الا أنه أحيانا ما يقوم المستأجر بتمويل استصلاحات أو انشاءات معينة مثل السواقي ومجاري المياه والمضخات وغيرها ، وهنا لا يحق للمالك طرد المستأجر من الأرض الا بعد أن يقوم بدفع كافة تكاليف الاصلاحات والانشاءات التي قام بها المستأجر وفقا للعرف السائد .

**ثانيا :** أو قد يساهم مالك الأرض بتمويل بعض مدخلات الانتاج مثل الأسمدة والتقاوي والمبيدات وغيرها ، مقابل الحصول على نسبة معينة من ناتج الأرض يتفق عليها مثل نصف أو ثلث أو ربع المحصول . وعلى المستأجر في هذه الحالة القيام بالعمل الزراعي .

وبناء عليه يمكننا القول — في هذا الصدد — أنه من الممكن إجراء تعديلات في نظم الاستئجار والعلاقات الزراعية ، تتفق وتسهل ادخال الأساليب الحديثة للانتاج الزراعي ومتطلبات التنمية الزراعية التي تصبو الجمهورية العربية اليمنية الى تحقيقها . كما أن تقاسم تكاليف بعض المستلزمات الزراعية بنفس نسب تقاسم الانتاج يعتبر — لحد كبير — من العوامل المشجعة لاستعمال مستلزمات اضافية من شأنها تحسين مستويات الانتاج كما ونوعا .

الا أنه من جهة أخرى فيعتبر عدم تنظيم نظم انحيازة والعلاقات الزراعية ، من أهم المشاكل التي تواجه البنيان الزراعي اليمني والتي قد تقف في سبيل تطوير

القطاع الريفي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة في الجمهورية العربية اليمنية . حيث يتمتع مالِك الأرض بالحرية الكاملة في ألا يجدد العقد السنوي الشفهي المبرم بينه وبين المستأجر مما يؤدي إلى عدم طمأنينه الأخير فيما يتعلق بضمان استمرار عمله ، وبالتالي عدم استقرار معيشته وتعرضه للخطر مما يدفعه في كثير من الأحيان إلى هجرة القطاع الزراعي سعياً وراء العمل في القطاعات الأخرى اللا زراعية الداخلية والخارجية ، الأمر الذي من شأنه — بالتالي — أن يؤدي إلى عدم تحقيق برامج التنمية سواء الريفية أو الزراعية لأهدافها المنشودة .

## المبحث الثاني

### مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

#### بالجمهورية العربية اليمنية

#### المصادر الرئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية :

لما كان توفير رأس المال يعتبر أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية اليمنية ، كان من المهم استعراض المصادر المختلفة التي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد بصفة عامة . على أنه يوجد مصدران رئيسيان للتمويل بالجمهورية العربية اليمنية وهما المدخرات المحلية ، والموارد الخارجية . إلا أنه يمكننا القول أن برامج التنمية الاقتصادية بالجمهورية العربية اليمنية ما زالت تعتمد بصفة رئيسية — لحد كبير — على المصادر الخارجية التي بلغت في البرنامج الثلاثي خلال الفترة ٧٣ / ١٩٧٤ — ٧٥ / ١٩٧٦ م حوالي ٧٨ ٪ من إجمالي المصادر التمويلية . وحتى تتضح أهمية كل من المصادر الداخلية والخارجية لتمويل برامج للتنمية الاقتصادية بالبلاد ، فإن الأمر يستدعي ضرورة استعراض كلا المصدرين من خلال الخطة الخمسية الأولى خلال الفترة ٧٥ / ٧٦ — ٨٠ / ١٩٨١ كما يتضح من العرض التالي :

#### ١ — مصادر تمويل الخطة الخمسية الأولى ٧٥/٧٦ — ٨٠/١٩٨١ م :

لما كانت أغلبية الدول النامية في أمس الحاجة للتمويل الخارجي ، فإن أهمية هذا المصدر تتضح بصورة أكبر في الجمهورية العربية اليمنية لتنفيذ خططها التنموية والتي ما زالت تعتمد — حتى الآن — على إنشاء الهياكل الأساسية للاقتصاد القومي . وبناء عليه يتضح أهمية مثل هذا المصدر الخارجي وذلك عند مقارنته بمصادر التمويل الداخلي ، كما يتضح من العرض التالي لكلا المصدرين والتي اعتمدت عليهما الخطة الخمسية الأولى في تنفيذ برامجها التنموية :

#### ( أ ) مصادر التمويل المحلية :

وباستعراض البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم ( ٧ ) والمتعلقة بتوضيح تمويل التكوين الرأسمالي الإجمالي في الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠ ) ، أن أهم ما يسترعى الانتباه بالنسبة للتمويل هو ما يتعلق بالادخار المحلي السالب طول سنوات الخطة . إذ بلغ مجموع الادخار السالب في الخطة ما قيمته ( — ٩٤٨١ ) مليون ريال يمني . وتعادل هذه القيمة حوالي ١٩٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة في المتوسط ، وهي نسبة عالية للغاية من شأنها تهديد الاقتصاد القومي اليمني ، حيث كانت موزعة على سنوات الخطة كالآتي ( — ٢٨٣ ٪ ، — ٨ ٪ ، — ١٨ ٪ ، — ٢٠٣ ٪ ، ٢١٥ ٪ ) على الترتيب .

#### ( ب ) مصادر التمويل الخارجية :

وباستعراض البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم ( ٨ ) ، والمتعلقة بتوضيح الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في الخطة الخمسية الأولى ، يتضح أن حوالي ٨٨٤ ٪ من مجموع التكوين الرأسمالي الإجمالي قد مولت من تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج والهبات والاستثمارات اليمنية في الخارج ، وأن ٨٤ ٪ من صافي الاقتراض من الخارج ، و ٣٢ ٪ من صافي التحويلات الرأسمالية من الخارج .

وكما يبدو فقد أدت الوفرة النسبية لتحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج بالإضافة إلى الهبات الجارية والتحويلات الرأسمالية والاقتراض من الخارج إلى عدم إعطاء الاهتمام للمسألة الادخارية . أما وقد تضخم حجم الادخار السالب مع عدم توقع زيادة تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج عن الحجم الحالي — فإنه من الجدير بنا الاهتمام بمشكلة الادخار السالب ، الذي يشكل استمراره تهديدا للاقتصاد القومي اليمني ، وتأكلا لرأس المال الوطني ، وبالتالي إبطاء تنفيذ مختلف برامج التنمية الاقتصادية بالبلاد .

على أنه من الجدير بنا الإشارة إلى أن أحد الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الثانية ( ١٩٨١/٨٠ — ١٩٨٦/٨٥ ) هو تلافي هذا الادخار السالب تدريجيا ، وتعبئة الموارد المحلية لتمويل جزء من الاستثمارات من الادخار المحلي \* . حيث أن الاعتماد على عناصر التمويل الخارجي والذي يأتي في مقدمته

---

\* راجع — الخطة الخمسية الثانية ( ١٩٨٢ — ١٩٨٦ ) — ص ٢٦ .

## جدول رقم (٧)

تمويل التكوين الرأسمالي الاجمالي في الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨٠ (بالأسعار الجارية بملايين الريالات)

| الأهمية<br>/         | مجموع الخطة<br>الخمسية | سنوات الخطة الخمسية الأولى |                     |                     |                     |                    | البيان                                                                                         |
|----------------------|------------------------|----------------------------|---------------------|---------------------|---------------------|--------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                      |                        | ٨١/٨٠                      | ٨٠/٧٩               | ٧٩/٧٨               | ٧٨/٧٧               | ٧٧/٧٦              |                                                                                                |
| ٩٦,١                 | ١٩٣٩٦                  | ٥٤١٣                       | ٤٨٨٢                | ٤٤٤٥                | ٣١٦٠                | ١٤٩٦               | - تكوين رأس المال الثابت الاجمالي                                                              |
| ٣,٩                  | ٧٩٤                    | ١٠٧                        | ٣٣٥                 | ٣٠                  | ٤٠٧                 | ١٠٥                | - التغير في المخزون                                                                            |
| ٠,٠                  | ٢١٩٠                   | ٥٥٢٠                       | ٥٢٣٧                | ٤٤٧٥                | ٣٥٦٧                | ١٣٩١               | - التكوين الرأسمالي الاجمالي                                                                   |
| ٤٦,٩ -<br>٤٠,٣       | ٩٤٨١ -<br>٨١٢٨         | ٢٧٢١ -<br>١٨٩٩             | ٢٤٢٥ -<br>٢١٦٠      | ١٨٢٥ -<br>١٧٤٣      | ٦٧٤ -<br>١٣٣٢       | ١٨٣٦ -<br>٩٩٤      | - الادخار من الناتج المحلي<br>- صافي عوامل الدخل من الخارج                                     |
| ٩٥,٠                 | ١٩١٩٢                  | ٣٣٦٢                       | ٤٠٢٢                | ٣٩٣٦                | ٤٣٨٢                | ٣٤٩٠               | - صافي التحويلات الجارية من الخارج                                                             |
| ٨٨,٤<br>٣,٢<br>- ٠,٠ | ١٧٨٣٩<br>٦٤٢<br>٢٠١٩٠  | ٢٥٤٠<br>٢٣٤ -<br>٥٥٢٠      | ٣٧٥٧<br>١٦٩<br>٥٢٣٧ | ٣٨٥٤<br>٤٥٣<br>٤٤٧٥ | ٥٠٤٠<br>٢٠٠<br>٣٥٦٧ | ٢٦٤٨<br>٥٤<br>١٣٩١ | - مجموع الادخار<br>- صافي التحويلات الرأسمالية من الخارج<br>- تمويل التكوين الرأسمالي الاجمالي |
| ٨,٥ -<br>-           | ١٧٠٩ -<br>٤٩٤٢١        | ٣٢١٤ -<br>١٢٦٢٩            | ١٣١٩ -<br>١١٩١٩     | ١٦٨ -<br>١٠١٦٦      | ١٦٧٣ +<br>٨٢٢٠      | ١٣١١ +<br>٦٤٨٧     | - صافي الاقتراض من الخارج<br>- الناتج المحلي الاجمالي                                          |
| -                    | ١٩٢ -                  | ٢١٥ -                      | ٢٠٣ -               | ١٨ -                | ٨٢ -                | ٢٨٣ -              | - نسبة الادخار المحلي إلى الناتج<br>المحلي الاجمالي (/)                                        |
| -                    | ٥٨٩٠,٢                 | ١٥٢٥٠                      | ١٤٣٤٤               | ١١١٩٩١              | ٨٨٩٤                | ٨٣٢٣               | - الاتفاق الاستهلاكي النهائي الخاص للعام<br>- نسبة الاتفاق الاستهلاكي النهائي                  |
| -                    | ١١٩,٢                  | ١٢١,٥                      | ١٢٠,٣               | ١١٨                 | ١٠٨,٢               | ١٢٨,٣              | الخاص والحكومي إلى الناتج<br>المحلي الاجمالي (/)                                               |

المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط - الخطة الخمسية الثانية ٨٢ - ١٩٨٦ - صناع - ص ٢٩ .

جدول رقم ( ٨ )

الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في الخطة

الخمسية الأولى (١٩٧٦/٧٥ - ١٩٨١ / ٨٠) \*

| النمط التمويلي<br>(%) | القيمة<br>(مليون ريال) |                                                                                               |
|-----------------------|------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٨٨٫٤                  | ١٧٨٣٩                  | - تحويلات المغتربين والعاملين<br>اليمنيين في الخارج والهبات<br>والاستثمارات اليمنية في الخارج |
| ٣٫٢                   | ٦٤٢                    | - صافي التحويلات الرأسمالية من<br>الخارج                                                      |
| ٨٫٤                   | ١٧٠٩                   | - صافي الاقتراض من الخارج                                                                     |
| ١٠٠٫٠                 | ٢٠١٩٠                  | المجموع                                                                                       |

المصدر : (١) الجمهورية العربية اليمنية - رئاسة الوزراء - الجهاز المركزي للتخطيط - الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢ - ١٩٨٦ - ص ٢٤ .

(\*) راجع - الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) - ص ٢٦ .

تحويلات المهاجرين والعاملين اليمنيين في الخارج ، يعتبر غير مأمون الجانب نظرا لخضوعه لتقلبات سوق العمالة في الدول العربية الخليجية المجاورة .

## ٢ - التمويل المتوقع للاستثمارات في الخطة الخمسية الثانية ( ١٩٨٦/٨٢ ) :

حددت الخطة الخمسية الثانية ( ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ) حجم الاستثمارات بمقدار ٢٨١٠٠ مليون ريال يمني ، علاوة على الزيادة المخططة في المخزون والتي تبلغ ١١٩٢ مليون ريال ، وبذلك يبلغ حجم التكوين الرأسمالي المستهدف حوالي ٢٩٢٩٢ مليون ريال حيث تشكل الاستثمارات الثابتة قرابة ٩٦ ٪ منه .

وباستعراض البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم ( ٩ ) يتضح أن الإذخار القومي الإجمالي قد تبوأ المركز الأول بين عناصر التمويل بنسبة قدرها حوالي ٤٧ ٪ ، يليه في ذلك مصدر القروض الخارجية بقرابة ٤٦ ٪ . إلا أنه قد وجد أن العنصر الأجنبي يشكل حوالي ٥٣ ٪ من إجمالي التمويل المطلوب ، وهي بذلك تمثل نسبة عالية لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار مكونات الإذخار القومي ، ومنها التحويلات الجارية وعوائد عوامل الدخل ( ٢٥٦٠٠ مليون ريال ) ، حيث تعتبر عنصرا غير مأمون الجانب نظرا لخضوعه لتقلبات سوق العملة في الدول المجاورة .

### حجم الاستثمارات المتوقع للقطاع الزراعي في الخطة الخمسية الثانية :

بإستعراض البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم ( ١٠ ) والمتعلقة بتوزيع حجم الاستثمارات في الأصول الثابتة موزعة على قطاعات الاقتصاد القومي اليميني المختلفة يتضح العديد من الحقائق والتي لعل من أهمها :

أولا : أنه من أجل تحقيق معدل نمو ٧ ٪ في الناتج المحلي الإجمالي ، والذي يتمثل في زيادة حجم هذا الناتج بمقدار ٥٢١٣ مليون ريال طوال سنوات الخطة الخمسية الثانية ( ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ) ، فقد قدر حجم الاستثمارات الكلية المطلوبة أثناء الخطة بحوالي ٢٩٣ مليار ريال يموني منها ٢٨١ مليار ريال استثمارات في الأصول الثابتة و ١٢ مليار ريال يتوقع استثمارها في زيادة المخزون المحلي اللازم للتشغيل والمقابل للزيادة في رأس المال العامل .

ثانيا : أن الخدمات الحكومية قد استأثرت بـ ١٨٤ ٪ ، يليها في الأهمية قطاع النقل والمواصلات بنسبة ١٦٥ ٪ من إجمالي الاستثمارات الثابتة المخططة .

ثالثا : وأن نصيب القطاع الزراعي المخطط يبلغ ١٣٦ ٪ موزعة على كل من القطاع العام والمخطط والقطاع الخاص والتعاوني .

رابعا : كما يلاحظ حدوث اختلافات هامة وجوهرية في توزيع الاستثمارات في الأصول الثابتة ، وبالمقارنة مع الاستثمارات المحققة خلال الخطة الخمسية الأولى ، حيث حظي القطاع الزراعي باهتمام خاص ونال ١٣٦ ٪ من جملة تلك الاستثمارات المخططة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ( ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ) ، مقابل ٧٥ ٪ فقط خلال فترة الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٧٦ / ٧٥ - ٨٠ / ١٩٨١ ) . ويشير هذا الاتجاه المتمثل في الاهتمام بالقطاع الزراعي ، إلى الإحساس المتزايد بأهمية هذا القطاع ودوره الرئيسي كأساس ترتكز عليه برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأنحاء البلاد بصفة عامة والمناطق الريفية بصفة

جدول رقم ( ٩ )

تطور الادخار القومي خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) ومقارنتها بالاستثمارات المطلوبة

| الاهمية النسبية<br>%       | الخطة<br>مجموع                | ١٩٨٦                       | ١٩٨٥                       | ١٩٨٤                       | ١٩٨٣                      | ١٩٨٢                      |                                                                                                                                       |
|----------------------------|-------------------------------|----------------------------|----------------------------|----------------------------|---------------------------|---------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٠,٢ -<br>٨٧,٥             | ١١٧٦٥ -<br>٢٥٦٠٠              | ١٧٧٨ -<br>٥٣٣٥             | ٢١٠٥ -<br>٥٢٤٠             | ٢٣٩٣ -<br>٥١٤٠             | ٢٢٥٠<br>٤٩٥٠              | ٢٨٣٩ -<br>٤٩٥٥            | - تمويل التكوين الرأسمالي :<br>- الادخار السائب من الناتج المحلي الاجالي<br>- صافي التحويلات التجارية ومواسب<br>الدخل الخارجية        |
| ٤٧,٢<br>١,٧<br>٤٦,١<br>٥,١ | ١٣٨٣٥<br>٥٠٠<br>١٣٥٠٠<br>١٥٠٠ | ٣٥٥٧<br>١٥٠<br>٢٧٠٠<br>٣٥٠ | ٣١٣٥<br>١٢٥<br>٢٧٠٠<br>٣٥٠ | ٢٧٢٧<br>١٠٠<br>٢٧٠٠<br>٣٠٠ | ٣٣٠٠<br>٧٥<br>٢٧٠٠<br>٢٥٠ | ٢١١٦<br>٥٠<br>٢٧٠٠<br>٢٥٠ | - الادخار القومي الاجالي<br>- التحويلات الرأسمالية من الخارج<br>- المسحب من القروض الخارجية<br>- الاستثمارات الخاصة للمباشرة الاجنبية |
| ١٠٠,١<br>- ٠,١             | ٢٩٣٣٥<br>٤٣ -                 | ٦٧٥٧<br>٦١٢ -              | ٦٣١٠<br>٣٢٠ -              | ٥٨٢٧<br>١٥                 | ٥٣٢٥<br>٣٨٦               | ٥١١٦<br>٤٤٨               | - المجموع<br>- المسحب من الاحتياطي                                                                                                    |
| ١٠٠,٥<br>٦٦,٥<br>٣٤,٥      | ٢٩٢٩٢<br>١٨,٥٤٣<br>٩,٥٥٧      | ٦١٤٥                       | ٥٩٩٠                       | ٥٨٤٢                       | ٥٧١١                      | ٥٦٠٤                      | - تمويل التكوين الرأسمالي<br>* حكومي<br>* خاص                                                                                         |
| ١٠٠,٥                      | ٢٩٢٩٢                         | ٦١٤٥                       | ٥٩٩٠                       | ٥٨٤٢                       | ٥٧١١                      | ٥٦٠٤                      |                                                                                                                                       |

المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط - الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) - ص ٨٨.

جدول رقم ( ١٠ )

حجم وتوزيع التكوين الرأسمالي الثابت الاجالي المخطط للفترة الخمسية  
( ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ) بالمليون ريال يعني (وبالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨١)

| القطاع<br>المخصص<br>والعام | القطاع<br>المخصص<br>والعام | التوزيع القطاعي للاستثمارات |                     | المجموع<br>= ٢ + ١ | القطاع<br>المخصص<br>والعام | القطاع<br>المخصص<br>والعام | الأنشطة الاقتصادية |
|----------------------------|----------------------------|-----------------------------|---------------------|--------------------|----------------------------|----------------------------|--------------------|
|                            |                            | المجموع                     | قطاع خاص<br>وتعاوني | قطاع عام<br>ومخطط  |                            |                            |                    |
| (٨) %                      | (٧) %                      | (٦) %                       | (٥) %               | (٤) %              | (٣)                        | (٢)                        | (١)                |
| ١٤١                        | ١٣٤                        | ١٣٦                         | ٤٨                  | ٨٨                 | ٣٨٢٥                       | ١٣٥٥                       | ٢٤٧٠               |
| ٣٧                         | ٣٧                         | ٣٢                          | ٠٨                  | ٢٤                 | ٩٠٥                        | ٢٢٨                        | ٦٧٧                |
| ١١٤                        | ١١٩                        | ١١٧                         | ٣٩                  | ٧٨                 | ٣٢٩٠                       | ١١٠٥                       | ٢١٨٥               |
| ٠٥                         | ١٣٤                        | ٨٤                          | ٠٢                  | ٨٢                 | ٢٣٤٠                       | ٤٧                         | ٢٢٩٣               |
| ٤١                         | ٢٤                         | ٣٠                          | ١٤                  | ١٦                 | ٨٥٠                        | ٤٠٠                        | ٤٥٠                |
| ٢٠٨                        | ٤٧                         | ١٠٢                         | ٧١                  | ٣١                 | ٧٨٧٠                       | ٢٠٠٦                       | ٨٦٤                |
| ٧١                         | ٢١٤                        | ١٦٥                         | ٢٥                  | ١٤٠                | ٤٦٣٠                       | ٦٩١                        | ٣٩٤٩               |
| ٠٨                         | ٠٧                         | ٠٧                          | ٠٣                  | ٠٤                 | ٢٠٠                        | ٨٠                         | ١٢٠                |
| ٣١                         | ١٤                         | ١٣٣                         | ١٢٤                 | ٠٩                 | ٣٧٤٥                       | ٣٤٨٥                       | ٧٦٠                |
| —                          | ٢٨٥                        | ١٨٤                         | —                   | ١٨٢                | ٥١٦٥                       | —                          | ٥١٦٥               |
| ٢٨                         | —                          | ١٠                          | ١٠                  | —                  | ٢٧٠                        | ٢٧٠                        | —                  |
| ١٠٠٠                       | ١٠٠٠                       | ١٠٠٠                        | ٣٤٤                 | ٦٥٦                | ٧٨١٠                       | ٩٦٦٧                       | ١٨٤٣٣              |
| المجموع                    |                            |                             |                     |                    |                            |                            |                    |

المصدر : الجمهورية العربية اليمنية - الجهاز المركزي للتخطيط - اظطة الخمسية الثانية ( ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ) - ص ٨٤ - ٨٦

خاصة ، وذلك عن طريق انجاز العديد من المشاريع والبرامج والتي يأتي في مقدمتها مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بسائر أنحاء الجمهورية العربية اليمنية .

### **المبحث الثالث**

#### **المعوقات والاختناقات الرئيسية**

#### **للتمويل الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية**

يجب الأخذ في الاعتبار أن مثل هذه المعوقات لا تقف فقط حائلا دون انجاز برامج التنمية الزراعية او في العمل على تقهقر هذه البرامج ، بل وكذلك فانها تظل تعمل عملها حالما تبدأ عملية التنمية . ومن ثم فإن هذه المعوقات من شأنها أن تتحول الى قوى تعمل على جعل عملية التنمية عقبة لا جدوى منها . وبناء عليه فإن التركيز على توضيح مثل هذه المعوقات والتي لا مناص من ازالتهما يصبح امرا حتميا قبل البدء في عملية التنمية ذاتها ، حيث يجب الأخذ في الاعتبار أن عملية التنمية يمكن لها أن تتوقف في مراحلها الأولى اذا لم يتم التغلب على مثل هذه المعوقات التي قد تقف في سبيل تحقيقها .

وبالرغم من تعدد مثل هذه الاختناقات التي تعترض الأجهزة التسليفية والتمويلية الزراعية بالجمهورية العربية اليمنية ، الا انه يعتبر من أهمها على الإطلاق :

**أولا :** عدم تنظيم نظم الحيازة والعلاقات الزراعية بين المالك والمستأجر ، يعتبر من أهم المشكلات التي قد تقف في سبيل تطوير وتنمية القطاع الريفي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة . حيث يتمتع مالك الأرض بالجرية الكاملة في الا جدد العقد الشفهي المبرم بينه وبين المستأجر ، مما يؤدي الى عدم طمأنينه الاخير فيما يتعلق باستمرار عمله وبالتالي عدم قيامه بتمويل استثمارات حقيقية في المزرعة التي يستأجرها الامر الذي من شأنه أن يؤدي الى تدني مستويات الانتاج الزراعي بصفة مستمرة . وذلك بالاضافة الى أن عدم اطمئنان المزارع — المستأجر — الى بقاءه في الأرض التي يقوم بزراعتها ، وبالتالي عدم استقرار معيشته وتعرضه للخطر ، يدفعه في كثير من الأحيان الى هجرة القطاع الزراعي سعيا وراء العمل في القطاعات الأخرى اللا زراعية الداخلية او الخارجية ، وهذا يؤدي — بالتالي — الى عدم تحقيق برامج التنمية الريفية او الزراعية لاهدانها المرجوة .

**ثانيا : صغر حجم المبالغ المخصصة للاقراض الزراعي من قبل فروع بنك التسليف التعاوني والزراعي ،** حيث لم تتعد قيمة القروض الزراعية المقدمة من جميع فروع البنك في عام ١٩٨٢ حوالي ٨٤٥ مليون ريال ، بينما يقدر العديد من المسؤولين عن القطاع الزراعي أن حجم الطلب الفعلي على الائتمان الزراعي يزيد على ذلك بكثير حيث يتجاوز ضعف المبالغ المخصصة له في خطة بنك التسليف التعاوني والزراعي . \*

**ثالثا : طول الفترة التي تستغرقها الاجراءات الروتينية المتبعة في منح القروض من قبل فروع البنك ،** حيث تستغرق في بعض الاحيان فترة تتراوح بين شهر وشهرين ، مما قد يفوت الفرصة على الزراع في استخدام القروض في الاغراض المطلوبة من أجلها ، مما يؤدي — في كثير من الاحيان — الى العزوف عن طلب مثل هذه القروض .

**رابعا : ارتفاع نسبة الفائدة المقررة على السلف المقدمة من فروع بنك التسليف التعاوني والزراعي ،** حيث تبلغ حوالي ١٠ ٪ سنويا ، تزداد بمقدار ٤ ٪ سنويا في حالة التأخير في سداد القرض ، مما يؤدي بالكثير من الزراع من الاحجام عن الحصول على مثل هذه القروض .

**خامسا : يؤدي اتساع منطقة عمل كل فرع من فروع البنك بالمحافظات الى عدم تمكن الزراع البعيدين من الحصول على الخدمات الائتمانية التي تقدمها فروع البنك نظرا لصعوبة المواصلات في مثل هذه المناطق الجبلية الوعرة وعدم توافر الطرق المهددة .**

**سادسا : نظرا لاتساع دائرة نشاط كل فرع من فروع البنك ، فانه يصعب — على هذا الفرع أو ذاك — اجراء التحري الكافي عن طالب القرض ، مما يؤدي في الكثير من الاحيان الى ضياع مثل هذه القروض أو عدم التمكن من تحصيلها في مواعيدها .**

**سابعا : عدم وجود أسواق مركزية في بعض المحافظات مثل محافظة حجة ، مع عدم كفاية الأسواق المحلية لاستيعاب المنتجات الزراعية المنتجة بالمحافظة ، مما يضطر الزراع الى نقلها الى المحافظات الأخرى مثل محافظة الحديدة لبيعها في أسواقها ، وذلك على الرغم من صعوبة المواصلات ووعورة الطرق مع طول المسافات بين مناطق الانتاج والتسويق ، مما يؤدي بالمزارع الى تكبد تكاليف**

\* من خلال الاستقصاء الشخصي للباحث خلال زيارته الميدانية لبنك التسليف التعاوني والزراعي — المركز الرئيسي بصنعاء — وفروعه بالمحافظات — يوليو ١٩٨٤ .

باهظة من شأنها العمل على خفض مقدرته الاقتصادية ، وبالتالي انخفاض مقدرته على سداد التزاماته قبل البنك أو في عدم الالتزام بمواعيد التسديد وما قد يترتب عليه من نتائج وخيمة نتيجة لرفع سعر الفائدة المقررة أو غيره من الإجراءات التي قد يتخذها البنك في هذا الصدد .

**ثامنا :** قسوة الإجراءات التي قد تتخذها فروع البنك في حالة عدم السداد ، والتي قد تؤدي الى بيع منقولات أو عقارات المقترض . وأمر هذا شأنه يؤدي بالكثير من الزراع الى العزوف عن طلب الائتمان بالرغم من حاجتهم الماسة اليه .

**تاسعا :** تعاقب سنوات الجفاف دوريا ، الأمر الذي من شأنه عدم تمكن الزراع من تسديد التزاماتهم قبل البنك في مواعيدها المحددة .

**عاشرا :** كما أنه يعتبر من أهم المشاكل والاختناقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية القائمة ، قلة الكوادر الوظيفية بالعديد من المناطق ، وضعف رأسمالها وبالتالي مقدرتها التمويلية ، وعدم وجود مقار ملائمة للعديد منها ، مما يعوقها عن ممارسة أنشطتها المختلفة بصفة عامة والتمويلية بصفة خاصة .

**حادي عشر :** عدم وجود تنسيق بين الأجهزة والجهات المختلفة التي تضطلع بالمهام التمويلية والاقرضية الزراعية والمتمثلة في الأجهزة التسليفية العامة ممثلة في فروع بنك التسليف التعاوني والزراعي ، والأجهزة التسليفية التعاونية الزراعية ممثلة في الجمعيات التعاونية الزراعية ، وفي مصادر الاقتراض الخاص المختلفة . الأمر الذي أدى بالتالي الى انخفاض الجدارة التمويلية والاقرضية الزراعية بالعديد من المناطق الزراعية بسائر أنحاء الجمهورية العربية اليمنية .

## المآل والتوصيات

يمكننا اثر الانتهاء من هذه الدراسة ، أن نلقي الضوء على العديد من الركائز الأساسية المتعلقة بالأبعاد المختلفة لنخطيط السياسة التمويلية والتي من شأنها العمل على تنمية وتطوير القطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية ، كما يتضح من العرض التالي :

### أولا — في مجال تنظيم نظم الحيازة والعلاقات الزراعية :

ضرورة العمل على تأمين الضمان الرسمي أو القانوني لشروط العلاقة بين المالك والمستأجر ، اذا ما أريد لمختلف برامج التنمية الزراعية — سواء

الأفقية أو الراسية — علاوة على البرامج التسليفية الزراعية أن تعطي ثمارها المرجوة .

#### ثانياً — في مجال موازنة العرض مع الطلب على الائتمان الزراعي :

ضرورة العمل على أن يكون عرض الائتمان الذي تقدمه الجهات الرسمية العامة — بنك التسليف التعاوني والزراعي — متوازناً مع حجم الطلب عليه . حيث يقدر أن يحقق حجم الطلب ضعف المبالغ المخططة المخصصة للائتمان من قبل بنك التسليف التعاوني والزراعي .

#### ثالثاً — في مجال منح الائتمان الزراعي :

وحتى يحقق الائتمان الزراعي الأهداف المرجوة منه ، يتطلب الأمر ضرورة العمل على الآتي :

١ — العمل على تبسيط منح الائتمان من قبل فروع البنك ، حيث أن طول الفترة التي تستغرقها الإجراءات الروتينية لمنح القرض من شأنها أن تفقده أهميته في تحقيق الأهداف التي من أجلها طلب مثل هذا القرض ، حيث يستدعي الأمر ضرورة سرعة البت في منح القرض — في الكثير من الأحيان — كإصابة محصول معين بحشرة آفية ، أو في حالة هجوم أسراب الجراد على الزروع المختلفة — مثلاً .

٢ — ضرورة تخفيض نسبة الفائدة المقررة حتى لا يحجم الزراع على طلب مثل هذه القروض — التي يقدمها بنك التسليف التعاوني والزراعي — والتي قد يكونون في أمس الحاجة إليها . وبناء عليه يجب ألا تتعدى نسبة الفائدة المقررة ٣ ٪ فقط ، بدلاً من النسبة المفروضة حالياً والتي تبلغ ٩ ٪ سنوياً على القروض القصيرة الأجل و ١٠ ٪ بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل .

#### رابعاً — في مجال تطوير الجهاز السوقي :

ويستدعي الأمر ضرورة إنشاء أسواق مركزية بسائر عواصم المحافظات حتى يتمكن الزراع من تصريف منتجاتهم داخل محافظاتهم ، دون تكبد تكاليف إضافية باهظة مترتبة على نقل منتجاتهم لتسويقها في المحافظات الأخرى ، الأمر الذي من شأنه تقوية القدرة الاقتصادية للزراع ، وبالتالي ازدياد نسبة تحصيل قروض البنك في المواعيد المقررة ، مما يترتب عليه رفع الجدارة التحصيلية وبالتالي الاقتراضية بسائر المناطق الزراعية .

## خامسا - في مجال التعاونيات الزراعية :

ويتطلب الامر في هذا الصدد ضرورة العمل على :

١ - تنشيط الجمعيات التعاونية الزراعية الموجودة حاليا ، بالاضافة الى ضرورة العمل على انشاء وتعميم الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية بسائر قرى ونواحي الجمهورية ، مع ضرورة تزويدها بوححدات تسليفية تمتد أعضائها بمستلزمات الانتاج الزراعي سواء النقدية أو العينية .

٢ - وأن يكون انشاء هذه الجمعيات التعاونية الزراعية المزودة بوححدات تسليفية ، في اطار سياسة اقراضية متكاملة بديلة تضمن تلبية وتوفر كافة انواع القروض والسلف اللازمة للزراع في الزمان والمكان الملائمين .

## سادسا - في مجال تنظيم وتنسيق العلاقة بين التمويل العام والتعاوني والخاص :

ويمكننا القول في هذا الصدد ان مسؤولية تمويل النفقات الثابتة والاستثمارات الضخمة - سواء في القطاع الريفي بصفة عامة أو القطاع الزراعي بصفة خاصة مثل استصلاح الاراضي ، واقامة مشاريع الري ، أو انشاء الصناعات الزراعية الكبيرة الحجم والتي تضطلع بتزويد الأسواق الداخلية أو الخارجية بالسلع المختلفة والتي تشارك في تنمية الرفاهية للمجتمع اليمني - تقع على عاتق المؤسسات الاقراضية العامة مثل بنك التسليف التعاوني والزراعي ممثلا في فروعه الراهنة والمرتبقة .

وعلاوة على ذلك فان مهمة القطاع التعاوني يمكن لها أن تساهم ليس فقط في المشاريع الخدمية - والتي حقق فيها انجازات ضخمة خلال فترة وجيزة - بل يمكنها أن تضطلع بالعديد من المهام الاقراضية اللازمة للزراع في المناطق الريفية وذلك عن طريق تشجيع وانشاء الجمعيات التعاونية الزراعية بسائر المحافظات .

وبالاضافة الى ذلك فانه يقع على عاتق كل من هذه المؤسسات العامة والمنظمات التعاونية مسؤولية أخرى وهي تشجيع الاستثمار - التمويل - الخاص ، مع اتخاذ الإجراءات والسياسات المختلفة لتنميته وتطويره . كما يجب على القطاع الخاص - من جهة أخرى - التعاون مع كل من هذه المؤسسات العامة والمنظمات التعاونية ، بهدف العمل على تنمية وتطوير القطاع الريفي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة بسائر انحاء الجمهورية العربية اليمنية .

وبناء عليه فانه يجب العمل على أحداث التوازن بين القطاعات الثلاثة :

العامّة والتعاونيّة والخاصّة ، التي تعتبر من أهم المشاكل التي يمكن أن نواجهها في هذا الصدد . وسنفرض أن كلا من الهيئات العامّة والتعاونيّة ضروريّة إذا كان الائتمان الزراعي أن يكون فعالاً ، إلا أنه إذا ما كانت التسهيلات الخاصّة تزود الائتمان بشروط معقولة ، فإنه من المستحسن استخدام التسهيلات العامّة والتعاونيّة لتكملتها ومساعدتها في تكملة خدماتها بدلا من التنافس معها .

## المراجع :

- ١ - الجمهورية العربية اليمنية - وزارة الزراعة والثروة السمكية - مشروع الإحصاء الزراعي - كتاب الإحصاء الزراعي لعام ١٩٨٣ - إبريل ١٩٨٤ .
- ٢ - الجمهورية العربية اليمنية - وزارة الزراعة والثروة السمكية - مشروع الإحصاء الزراعي - خلاصة النتائج النهائية للتعداد الزراعي في محافظات الجمهورية - إبريل ١٩٨٣ .
- ٣ - الجمهورية العربية اليمنية - الجهاز المركزي للتخطيط - كتاب الإحصاء السنوي - لعام ١٩٨٢ م - السنة الثانية عشرة - صنعاء - إبريل ١٩٨٣ م وكذا الأعداد للأعوام ١٩٧١ - ١٩٨١ .
- ٤ - الجمهورية العربية اليمنية - وزارة الزراعة والثروة السمكية - مشروع المرتفعات الجنوبية - دراسة تحليلية عن اقتصاديات إنتاج أهم المحاصيل الزراعية في محافظتي تعز واب حسب نتائج تحليل البيانات لعام ١٩٨٣ أغسطس ١٩٨٣ .
- ٥ - الجمهورية العربية اليمنية - الجهاز المركزي للتخطيط - الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠ م الكتاب الثاني - تحليل الوضع الراهن يونيو ١٩٧٧ .
- ٦ - الجمهورية العربية اليمنية - الجهاز المركزي للتخطيط - الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٧/٧٦ م - ١٩٨١/٨٠ م الكتاب الثالث - الأهداف والاستراتيجيات العامّة - يونيو ١٩٧٧ .
- ٧ - الجمهورية العربية اليمنية - الجهاز المركزي للتخطيط - الخطة الخمسية الثانية ( ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ) .
- ٨ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع التنمية الريفية المتكاملة بمحافظة حجة بالجمهورية العربية اليمنية - الخرطوم ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .
- ٩ - التقرير الخامس لبنك التسليف الزراعي - الإدارة العامّة - صنعاء - ١٩٨٠ .
- ١٠ - بنك التسليف التعاوني والزراعي - التقرير السنوي الأول - صنعاء - ١٩٨٢ .
- ١١ - تقرير فني عن مشروع المرتفعات الجنوبية - سبتمبر ١٩٨١ .
- ١٢ - لائحة النظام رقم ( ١ ) لصندوق التسليف الزراعي - الإدارة العامّة - صنعاء ١٩٧٧ .

- ١٣ - عادل هندي ( دكتور ) - التخصص الاقتصادي للزراعة كمدخل لتنظيم الصادرات بالجمهورية العربية اليمنية - ندوة تعبئة الموارد من أجل التنمية - كلية التجارة - جامعة صنعاء - ابريل ١٩٨٤ .
- ١٤ - عادل هندي ( دكتور ) - استراتيجية التنمية الزراعية بالجمهورية العربية اليمنية ( مؤلف ) اصدار خاص لـ لجنة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - الكويت ١٩٨٠ م .
- ١٥ - عادل هندي ( دكتور ) - التخصص الاقتصادي للزراعة بالجمهورية العربية اليمنية - منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ( مؤلف ) البصرة - يونيو ١٩٧٩ م .
- ١٦ - عادل هندي ( دكتور ) - دراسة تحليلية للتركيب المحصولي في الجمهورية العربية اليمنية - مجلة الاقتصاد والادارة - جامعة الملك عبد العزيز جدة - العدد التاسع - يونيو ١٩٧٩ .
- ١٧ - عادل هندي ( دكتور ) - تطوير أسواق المنتجات البستانية في الجمهورية العربية اليمنية - مجلة الغذاء اليمنية - صنعاء - العدد الثالث عشر - أغسطس سبتمبر ١٩٧٨ .
- ١٨ - عادل هندي ( دكتور ) وآخرون - تطوير تسويق الخضار والفواكه بالجمهورية العربية اليمنية - جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الخرطوم - ١٩٧٥ .
- ١٩ - عادل هندي ( دكتور ) - المعالم الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية بأقطار الوطن العربي - الجزء الأول - منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٠ .
- ٢٠ - محمد مصطفى الشمعيني ( دكتور ) - اليمن - الدولة والمجتمع - جامعة صنعاء - جامعة عين شمس - ١٩٧٥ .